القدس في قلب حراك الدبلوماسية الفلسطينية لمواجهة مشروع ترامب

تقرير سياسي خاص من مضمون الوثائق والتصريحات الرسمية

إعداد مجموعة الباحثين الشباب في المقدسية تحت إشراف أ. د. سعيد أبو علي:

عمر عبد المنعم- سيماء الهدمي- د.محمد شقورة- نهال عبد الله- شريفة شودار- معتصم الشوا

تقديم

تأسيساً على الموقف الفلسطيني الرافض بصورة قاطعة لصفقة العصر الأميركية ولكل الضغوطات والعقوبات الأميركية ضد السلطة والشعب الفلسطيني بعد القرار الأميركي بشأن القدس ونقل السفارة الأميركية إليها، حيث خاض الشعب والقيادة الفلسطينية مواجهة دبلوماسية واسعة النطاق، جوهرها رفض الموقف الأميركي والإصرار على التصدي له في كل المحافل الدولية سياسيّاً ودبلوماسيّاً وقانونيّاً، فقد تمحور هذا الرفض، الذي قاده الرئيس أبو مازن شخصيّاً ووجّه باتخاذه في الأطر الرسمية الفلسطينية، وكان المحور والهدف للزيارات الرسمية والاتصالات الدولية التي قادها والتي تنفذها مختلف المستويات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية في خوض معركة شرسة على الساحة الدولية لمواجهة قرارات ومواقف الإدارة الأميركية، سواء على الصعيد العربي أو الدولي بما في ذلك المنظمات الدولية، وهي الجهود الدبلوماسية التي حققت نجاحات مهمة في عزل السياسة والمواقف الأميركية الإسرائيلية من جهة، وفي إعادة تأكيد الالتفاف العربي والدولي حول الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة بما فيها حقه في الاستقلال وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967، وفي دعم الموقف الفلسطيني الرافض للانفراد الأميركي

برعاية عملية السلام والرافض للسياسات والمواقف والقرارات الأميركية الأحادية والمنحازة، وذلك ما سيتم استعراضه بهذا التقرير الذي تناول أهم المواقف والتحركات الفلسطينية وطنيّاً وعربيّاً وإسلاميّاً ودوليّاً وفق المحاور الآتية:

- **أولاً: جهود الرئيس الفلسطيني وتحركاته.**
- **ثانياً: بناء الموقف الفلسطيني على المستوى الوطني الداخلي.**
- **ثالثاً: تفاعل الدبلوماسية الفلسطينية في الموقف العربي والإسلامي.**
- **رابعاً: انعكاس الدبلوماسية الفلسطينية في الإطار الدولي.**

-أولاً: جهود الرئيس الفلسطيني وتحركاته:

بدأ تحرك الرئيس الفلسطيني لمواجهة قرار ترامب منذ أن أعلن نائب الرئيس الأميركي مايك بنس بتاريخ 28/ 11/ 2017 أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يدرس نقل السفارة الأميركية بشكل جدي إلى القدس، وذلك خلال مشاركته في حفل إحياء الذكرى السبعين لتبني الأمم المتحدة قرار التقسيم في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، وردّاً على هذه التصريحات، قامت الرئاسة الفلسطينية بتاريخ 1/ 12/ 2017 بإصدار بيان، شدّد على أن القدس الشرقية بمقدساتها هي البداية والنهاية لأي حل وأي مشروع ينقذ المنطقة من الدمار، كما أجرى فخامة الرئيس محمود عباس منذ تاريخ 2/ 12/ 2017 اتصالات عربية ودولية شملت عدداً من زعماء العالم، أطلعهم خلالها على ما تتعرض له مدينة القدس من مخاطر، وما هو المطلوب من أجل حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، كما أجرى اتصالات هاتفية مع عدد من القادة والزعماء العرب والأجانب، للتحذير من خطورة أي قرار أميركي بشأن القدس، مؤكداً أن ذلك إذا تم فسيقضي على عملية السلام، وطالب بعدم تغيير الوضع القائم في المدينة المحتلة وفق الاتفاقيات الموقعة وقواعد القانون الدولي التي تخضع لها القدس الشرقية باعتبارها أرضاً محتلة.

كما تم إبلاغ الإدارة الأميركية رسمياً، وبرسالة خطية وبتعليمات من الرئيس محمود عباس، أنه إذا ما قامت الولايات المتحدة بإملاء مصير القدس قبل أن تنتهي المفاوضات حولها، وإذا ما تم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، فهذا يعني نهاية عملية السلام بشكل كامل، ودفع المنطقة وشعوبها للعنف والتطرف وإراقة الدماء، وقد تطور موقف الرئيس الفلسطيني بعد أن أعلن الرئيس الأميركي بتاريخ 6/ 12/ 2017 بأن القدس عاصمة إسرائيل ووقع على

قرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، الأمر الذي دفعه لاتخاذ قرارات جريئة للرد على قرار ترامب، شملت ما يلي:

1 - رفض الدور الأميركي في رعاية السلام:

ألقى الرئيس الفلسطيني خطاباً في التاريخ ذاته، أكد فيه أن إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل لن يعطي أي شرعية لإسرائيل في القدس الشرقية، كون القدس مدينة فلسطينية عربية مسيحية إسلامية وعاصمة دولة فلسطين الأبدية، كما أن قرار أميركا بشأن القدس، يشكل تقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام، ويمثل إعلاناً بانسحاب أميركا من ممارسة الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية السلام، كما أن هذه الإجراءات تصب في خدمة الجماعات المتطرفة التي تحاول تحويل الصراع في منطقتنا إلى حرب دينية، وأشار إلى أن الهيئات والأطر القيادية الفلسطينية المختلفة ستعقد اجتماعات طارئة لمتابعة التطورات، ودعا المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد دورة طارئة لجميع الفصائل لتأكيد الموقف الوطني الفلسطيني الموحد، ووضع كل الخيارات أمامه.

كما جدد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ 18/ 12/ 2017 في مستهل اجتماع القيادة الفلسطينية بمقر الرئاسة بمدينة رام الله، الذي خصص لتدارس إعلان ترامب حول القدس والسبل الكفيلة لحمايتها، على ما يلي:

«إن هذا القرار لا قيمة له، ومجلس الأمن الذي اجتمع قبل فترة والدول الـ14 رفضته وانتقدته انتقاداً شديداً، وأمام هذا الموقف لا بد لنا من اتخاذ إجراءات قانونية وسياسية ودبلوماسية، وقلنا ونقول إن الولايات المتحدة اختارت ألا تكون وسيطاً بالعملية السياسية، ونحن نرفض أن تكون وسيطاً سياسيّاً وهي مع إسرائيل وتدعمها وتساندها.

إن مجلس الأمن يناقش اليوم مشروع القرار، وسنذهب للجمعية العامة لاستصدار مجموعة قرارات، كما سنذهب مرة أخرى ومرات للحصول على العضوية الكاملة، فنحن دولة وسلطة ولدينا حدود ومن حقنا اعتراف العالم بنا، في الوقت الذي ليس لإسرائيل حدود والقانون الدولي يحرم الاعتراف بها، لكنهم خدعوا الجمعية العامة بأنهم سيطبقون القرارات 181 و194 وإلى يومنا هذا لم يطبقوا هذه القرارات.

إن لنا حقّاً بالانتماء للمنظمات الدولية، وسننشر التوقيع اليوم لانضمامنا إلى 22 منظمة،

وغداً ستنشر بالصحف، وسنرسل الطلبات إلى هذه المنظمات، وكل يوم اثنين سننضم إلى 22 و30 منظمة دولية سننتمي لها، فهناك 522 منظمة من حقنا الانتماء لها.

ندرس أمورنا بشكل جدي، وسنشكل لجنة من القيادة لدراسة كل المشاريع التي قدمناها ويمكن أن نقدمها للأمم المتحدة ليعتمدها المجلس المركزي عند انعقاده لتدخل في باب التطبيق».

2 - رفض الدور الأميركي لرعاية السلام ورفض الخطة من الجانب الأميركي:

في تاريخ 22/ 12/ 2017، أعلن رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أنه لن يقبل بالولايات المتحدة وسيطاً في عملية السلام ولن يقبل بأية خطة من الجانب الأميركي، لأن الولايات المتحدة اختارت الانحياز إلى الجانب الإسرائيلي، وبالتالي فإن خطتها المستقبلية لن تستند إلى حل الدولتين على حدود 1967، كما أنها لن تستند إلى القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة، في رسالته بمناسبة عيد الميلاد المجيد من نصها:

»وبسبب هذا القرار الأميركي القائم على دعم الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة وغير القانونية لحقوقنا فإننا لن نقبل بالولايات المتحدة وسيطاً في عملية السلام ولن نقبل بأية خطة من الجانب الأميركي. لقد اختارت الولايات المتحدة الانحياز إلى الجانب الإسرائيلي، وبالتالي فإن خطتها المستقبلية لن تستند إلى حل الدولتين على حدود 1967، كما أنها لن تستند إلى القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة.

وحيث إن الإدارة الأميركية قررت أيضاً مكافأة المتجبّر وتهديد كل من لا يؤيدها، فسنواصل نحن طريقنا نحو تحقيق الحرية والاستقلال، مستمدين إلهامنا من رسالة السيد المسيح الذي رفض الظلم ونشر الأمل. يقول الكتاب المقدس «طوبى للجياع والعطاش إلى البِرّ لأنهم يشبعون». إن التهديدات الموجهة ضد أولئك الذين يناصرون العدالة سوف تجابه بذات الروح والاستجابة من قبل شعبنا ومن قبل الملايين من الشعوب التي تتحلى بالكرامة في جميع أنحاء العالم. إن صمود شعبنا الفخور هو ترجمة حقيقية لما ورد في الكتاب المقدس «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان».

واستناداً لذلك، اتخذ الرئيس محمود عباس مجموعة القرارات يوم 27/ 12/ 2017 شملت:

- تقديم سؤال رسمي للدائرة القانونية في الأمم المتحدة حول الموقف من الدول التي تخالف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس الصادر في تاريخ

19/ 12/ 2017، وما يمكن من تنفيذ إجراءات ضدها؟

• الذهاب لمجلس الأمن بشكل دوري لطلب العضوية الكاملة.

• طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول آلية تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول القدس.

• تفعيل آليات المتابعة لقرار مجلس الأمن (2334) لعام 2016، وخاصة فيما يتعلق بتقديم تقرير من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة حول التزام إسرائيل بوقف الاستيطان، والإجراءات ضدها.

• طلب بدء النقاش في مجلس الأمن حول الحماية الدولية تحت عنوان (Arriah Formula) والبحث في مسألة سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

• تفعيل الطلب بإنفاذ ميثاق جنيف الرابع لعام 1949، على أراضي دولة فلسطين المحتلة بما يشمل القدس الشرقية.

• تفعيل قرار القمم العربية الذي اتخذ في عام 1980 في عمان وبغداد 1990 والقاهرة 2000 حول قطع العلاقات مع أي دولة تنقل سفارتها إلى القدس، ومطالبة الجامعة العربية بتنفيذ القرار.

• أن يتم إرسال كتب رسمية من قبل الدكتور رياض المالكي- وزير الخارجية، والأمين العام للجامعة العربية، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والمملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئيساً للقمة العربية، والجمهورية التركية بصفتها رئيساً لمنظمة التعاون الإسلامي، لجميع الدول التي صوتت ضد القرار والتي امتنعت عن التصويت، وخاصة تلك الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعدم الانحياز ودول أميركا اللاتينية والكاريبية، والتأكيد على وجوب احترام القانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية.

• أن يقوم الدكتور المالكي بالطلب رسمياً من الدول العربية والإسلامية بقطع علاقاتها الدبلوماسية عن أية دولة تقوم بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تقوم بنقل سفارتها إليها عملاً بقرار القمة العربية التي عقدت في عمان عام 1980، وأكدته قمة بغداد عام 1990، وقمة القاهرة عام 2000.

• كتابة رسائل للدنمارك والنرويج من قبل وزير الخارجية لرفض القرارات المتعلقة بوقف المساعدات عن مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل بالطرق السلمية لمقاطعة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، وطلب تفسيرات لمثل هذه القرارات المخالفة للقانون الدولي.

• الدكتور صائب عريقات، والدكتور رياض المالكي للتنفيذ الفوري والإفادة.

3 - نحو إشراف دولي لرعاية المفاوضات:

في 22/ 1/ 2018، أكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، إن الطريق الوحيد للوصول إلى السلام مع إسرائيل هو من خلال المفاوضات، بمشاركة وإشراف دولي، وذلك في مؤتمر صحفي مشترك مع المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني، في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وفيما يلي نص كلمة الرئيس:

«نشكر الاتحاد الأوروبي على هذه الدعوة الكريمة من وزراء خارجية أوروبا لنلتقي في هذه الأيام الصعبة، من أجل الحوار حول قضية الشرق الأوسط، لأننا نعرف أن قضية الشرق الأوسط من القضايا المهمة التي تشغل بال العالم والأوروبيين.

أريد أن أسجل هنا أن الاتحاد الأوروبي من أهم شركائنا الذين ساهموا ويساهمون في بناء دولة فلسطين ومؤسساتها وكل ما يتعلق بها من دعم اقتصادي ومالي، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي، لكن هناك المشاركة السياسية لأوروبا التي يجب، ونطالب دائماً وأبداً أن تكون موجودة للمساهمة في حل قضية الشرق الأوسط بشكل عادل، حسبما تحدثت السيدة موغريني على أساس الشرعية الدولية ومن خلال المفاوضات السلمية.

قد تحصل هناك بعض العقبات كالتي سمعناها مؤخراً من هنا أو هناك، لكن هذا لن يثنينا عن الاستمرار بالإيمان بأن الطريق الوحيد للوصول للسلام هو المفاوضات بيننا وبين إسرائيل تحت الرعاية والمشاركة الدولية، وكذلك مهما حصلت عقبات في طريق الحل السياسي إلا أننا ملتزمون بمحاربة الإرهاب والعنف والتطرف محليّاً وإقليميّاً ودوليّاً.

ونحن أيضاً ملتزمون بالاتفاقيات مع إسرائيل، إلا أننا نطالب إسرائيل بأن تؤدي دورها أيضاً بالالتزام بما وقّع، إذ لا يجوز أن تكون الاتفاقيات ملتزماً بها فقط من طرف دون آخر، نحن بنينا مؤسسات دولة كاملة متكاملة نريد أن نحافظ عليها بكل ما أوتينا من قوة، حتى نصل إلى حل الدولتين، دولة فلسطين ودولة إسرائيل تعيشان جنب إلى جنب بأمن واستقرار.

هنـاك قـرارات دولية كثـيرة في الجمعية العامة ومجلـس الأمن، وآخرها قـرار 2334 وغيره مئات القرارات التي سبقت هذين القرارين، نريدها أن تطبق لا أن تبقى في سجلات الأمم المتحدة.

إن مواقـف أوروبـا التـي نعتبرها شريـكاً حقيقيّاً للسـلام في الشرق الأوسـط، طالبنا ونطالب هـذه الـدول، بأن تعترف بدولة فلسـطين، وإن الاعتراف لن يكون عقبـة في طريق المفاوضات للوصول إلى سلام، وإن ما يشجع الشعب الفلسطيني للمحافظة على الأمل هو أن هناك سلاماً قادماً، وأن الطريق ستكون مفتوحة لهذا السلام ويشجع الناس على التمسك بثقافة السلام.

إن قضية «الأونروا» مهمة جدّاً، أنشئت لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948، وهي تعلمهم وتربيهم وتقدم لهم كل ما يضمن استمرار حياتهم، وإن قطع المساعدات عنها يعني أحد أمرين: إما أن يُتركوا لمواجهة مصيرهم وحدهم وتتلقفهم منظمات الإرهاب، أو يهاجروا لدول لا تريد أن يهاجر إليها أحد.

الشعب الفلسطيني 13 مليوناً لم يُعترف بوطن له، إضافة لذلك ستة ملايين منهم لاجئون، لنجلس لحل هذه المشاكل بنوايا طيبة ورغبة صادقة، وبذلك يمكن أن نحقق سلاماً.

ملتزمـون بتحقيـق المصالحة الفلسـطينية من أجل إعادة الوحدة بين الشـعب والأرض على أسـاس أن تكون هناك دولة واحدة بشرعية واحدة وسـلاح شرعـي واحد، نحن مصرون على تحقيقها، من أجل مصلحة الشـعب الفلسـطيني، نحن مصممون على الوصول إلى هذا الهدف».

– كـما أكد رئيس دولة فلسـطين محمـود عباس، بتاريـخ 17/ 1/ 2018، أمـام أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لنُصرة القدس على المواقف السابقة قائلاً:

«فقد أخرجت الولايات المتحدة الأميركية نفسـها بهذا القرار الخطير من عملية السـلام ولم تعد تصلح لأن تقوم بدور الوسيط الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية، وبعد أن وقفت في صف الاحتلال بلا مواربة وفرضت علينا واقعاً لا نملك معه إلا أن نلجأ إلى كل الخيارات الأخـرى المتاحة بين أيدينا من أجل الدفاع عن حقوقنا، سـنذهب إلى كل الخيارات، ولكن لـن نذهب إلى الإرهـاب والعنف، فالإرهاب والعنف مرفوضان مـن كل العالم ومنا، لكن لنا وسـائلنا الأخـرى التي نذهب إليها لنحصل على حقوقنا، بـما في ذلك العودة إلى جماهير أمتنـا لكـي تأخذ دورهـا في الدفاع عن القدس، فضـلاً عن العمل عـلى تدويل الصراع مع

الاحتلال وإيجاد مرجعيات دولية وإقليمية أكثر موضوعية ونزاهة، ومواصلة الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية كحق أصيل لدولة فلسطين، وهو ما بدأنا العمل عليه بالفعل بالتنسيق مع أشقائنا وأصدقائنا في الساحة الدولية، الذين نتوجه لهم جميعاً بالشكر والتقدير على مواقفهم لدعمهم قضيتنا العادلة، ونعدكم أيها الأعزاء أننا لن نتوقف عن الكفاح في سبيل حماية حقنا وأرضنا وقدسنا وشعبنا، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية بحدودها الكاملة، وحل عادل لمشكلة اللاجئين حسب القرار 194 ووفقاً للمبادرة العربية للسلام، تلك المبادرة المباركة التي صدرت في قمة بيروت عام 2002، ونحن واثقون بوعد الله في كتابه الكريم «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين».

وأقول من جديد، نحن نتمسك بالسلام كخيار لشعبنا، ولكن سلامنا لن يكون بأي ثمن، سلامنا يستند إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وبما يضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967 وحل قضايا الوضع النهائي كافة. فلسطين تاريخياً في عام 1947 كان لنا فيها 96 ٪، ثم ألغي قرار التقسيم الأول، والثاني سنة 1947 وأعطى إسرائيل 56 ٪ وأعطانا 43 ٪، وفي الوقت نفسه، احتلت إسرائيل من الـ43 ٪، 23 ٪ من أرضنا وسكت العالم كله ولم يحرك ساكناً. ولنرى إلى أين الظلم، من اعتدى على أرض الآخر يرد بقوة السلاح، أين هي قوة السلاح الدولي التي استعملها العالم من أجل أن يعطينا حقوقنا؟ ومع ذلك في عام 1967 احتلت كل الأراضي وما تبقى لنا 22 ٪، نحن الآن نطالب بـ 22 ٪ من فلسطين التاريخية، مع ذلك يرفضون، ويقول السيد ترامب القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، لن نقبل هذا الكلام لا من ترامب ولا من الولايات المتحدة ولا من غيرهم، القدس هي عاصمة فلسطين».

– بتاريخ 28/ 1/ 2018، أكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أن متابعة جهود السلام تتطلب إنشاء آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، في كلمته أمام القمة العادية الثلاثين للاتحاد الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا:

«ندعو لأن يكون للاتحاد الإفريقي، ودوله الأعضاء ممثلون لهم في هذه الآلية أو في المؤتمر الدولي الذي ندعو لتنظيمه وفق قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ حل الدولتين على حدود 1967، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وبما فيها القدس الشرقية، عاصمة دولتنا، التي نريدها مفتوحة لجميع أتباع الديانات السماوية، ليمارسوا شعائرهم وصلواتهم

فيها بأمن وسلام، الأمر الذي سيتيح الفرصة لكل من فلسطين وإسرائيل لتعيشا في أمن واستقرار وحسن جوار.

إن تمسكنا بخيار السلام، هو خيار نسعى لتحقيقه منذ عقود، غير أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتعلق بالقدس، قد جعل الولايات المتحدة طرفاً منحازاً لإسرائيل، واستبعدت نفسها كوسيط في عملية السلام، وبذلك فإنها لن تكون قادرة على أن تقترح حلاً عادلاً ومنصفاً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط».

4 - المطالبة بإطار دولي متعدد يتشكل من الرباعية وعدد من الدول العربية والأوروبية:

بتاريخ 31/ 1/ 2018، أكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس في تصريحات مشتركة للصحفيين مع وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل على أن الوساطة لتحقيق السلام يجب أن تكون متعددة من الرباعية وعدد من الدول العربية والأوروبية، والعملية السياسية الرامية لتحقيق السلام تمر حاليّاً في مأزق شديد.

5 - الفلسطينيون هم أصحاب القرار في المفاوضات: نحن أصحاب القرار وهذا القلم هو الذي يوقع، لا أحد يوقع بالنيابة عنا"

قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ 6/ 2/ 2018 في كلمته خلال احتفالية القدس عاصمة الشباب الإسلامي 2018، التي أقيمت في صالة أحمد الشقيري بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، «نحن أصحاب القرار وهذا القلم فقط هو الذي يوقع»، مؤكداً على كل المواقف السابقة:

«ومن هنا عندما أعلن أن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها؛ قلنا كلمة واحدة أنتم نأيتم بأنفسكم أن تكونوا محكمين لقضية فلسطين فابتعدوا عنا، هذا كل ما قلناه لهم، ما دمت بهذا الانحياز والموقف الذي يتخلى ويرفض كل قرارات الشرعية الدولية منذ عام 47 إلى يومنا هذا ويحكم أفكاره ومصالحه هذا الطرف لم يعد يصلح أن يكون وسيطاً.

إضافة إلى ذلك هم لم يخرجوا القدس فقط من الطاولة وإنما أيضا تحدثوا عن الأونروا لإخراج قضية اللاجئين من الطاولة، وطبعاً هم السبب الأساس لمشكلة اللاجئين، وقالوا بعدها اللاجئون خارج الطاولة ثم تعالوا إلى الطاولة لنتكلم، عن ماذا سنتكلم بعد إخراج القدس واللاجئين من الطاولة؟ لن نتكلم مع أي أحد يخرج اللاجئين من قضايا الحل النهائي. هنالك قضايا نحن موافقون عليها، رؤية الدولتين على حدود 1967، القدس

الشرقية عاصمة لنا، ونجلس بعد ذلك على الطاولة لنناقش كل القضايا إن شئت فأهلاً وسهلاً وإن لم تشأ فلن نكون معك، نحن أصحاب القرار وهذا القلم هو الذي يوقع، لا أحد يوقع بالنيابة عنا».

هنالك أكاذيب يروجون لها وهي أننا نرفض المفاوضات، أنا أتحدى كل إنسان يقول إننا دُعينا للمفاوضات ورفضنا ولو مرة واحدة، منذ عام 1993 إلى يومنا هذا، أما أن يقولوا إن الفلسطينيين لا يريدون حضور المفاوضات لذلك نعاقبهم بوقف المساعدات «أقول الله الغني».

نقول للعالم، أيدينا ممدودة للسلام ومن خلال المفاوضات، ونحن مع الحرب ضد الإرهاب في كل مكان في العالم ولن نتوقف عن ذلك فمن شاء أن يكون معنا فأهلاً وسهلاً ومن شاء ألا يكون معنا فهو حر».

6 - خطة فلسطينية لتحريك عملية السلام:

بتاريخ 20/ 2/ 2018، عرض رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أمام مجلس الأمن الدولي، خطة للسلام، تعالج الإشكالات الجوهرية، التي تسببت بفشل مساعي السلام على مدار عقود، قائلاً:

إنني هنا أمام مجلسكم الموقر، وفي ظل الانسداد الحالي في عملية السلام، بسبب قرار الإدارة الأميركية حول القدس، ومواصلة إسرائيل لنشاطاتها الاستيطانية، وعدم تطبيقها للاتفاقيات الموقعة، وعدم التزامها بقرارات مجلسكم، ورغبة من الجانب الفلسطيني في استمرار العمل بإيجابية وشجاعة في بناء ثقافة السلام ونبذ العنف، والحفاظ على مبدأ الدولتين، ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار للجميع، وبعث الأمل في نفوس شعبنا وشعوب المنطقة، وللخروج من المأزق الراهن. لدينا الشجاعة لنقول «نعم» ولنقول «لا».

وانطلاقاً من إيماننا بالسلام الشامل والدائم والعادل، الذي نعتبره خيارنا الاستراتيجي، وحرصاً منا على الأجيال القادمة في منطقتنا وبمن فيها الفلسطينيون والإسرائيليون، فإنني أعرض على مجلسكم الموقر خطة للسلام، تعالج الإشكالات الجوهرية التي تسببت في فشل مساعي السلام على مدار عقود، وتنص خطتنا على ما يلي:

- أولاً: ندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف العام 2018، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف

الإقليمية والدولية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مشروع المؤتمر في موسكو، كما دعا له قرار مجلس الأمن 1850، على أن يكون من مخرجات المؤتمر ما يلي:

قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، والتوجه لمجلس الأمن لتحقيق ذلك، آخذين بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة 67/ 19 لسنة 2012، وتأمين الحماية الدولية لشعبنا.

تبادل الاعتراف بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل على حدود العام 1967.

تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو (القدس، الحدود، الأمن، المستوطنات، اللاجئون، المياه، الأسرى)، وذلك لإجراء المفاوضات ملتزمةً بالشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترةٍ زمنيةٍ محددة، مع توفير الضمانات للتنفيذ.

– ثانياً: خلال فترة المفاوضات، تتوقف جميع الأطراف عن اتخاذ الأعمال أحادية الجانب، وخاصة منها تلك التي تؤثر على نتائج الحل النهائي، حسب المادة (31) من اتفاق أوسلو للعام 1993، وعلى رأسها وقف النشاطات الاستيطانية في الأرض المحتلة من العام 1967 وبما فيها القدس الشرقية، وتجميد القرار الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ووقف نقل السفارة الأميركية للقدس، التزاماً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة 476، 478، وكذلك عدم انضمام دولة فلسطين للمنظمات التي التزمنا بها سابقاً. (وهي 22 منظمة دولية من أصل 500 منظمة ومعاهدة).

– ثالثاً: يتم تطبيق مبادرة السلام العربية كما اعتمدت، من الألف إلى الياء، وعقد اتفاق إقليمي عند التوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على الأسس المرجعية لأي مفاوضات قادمة، وهي:

الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يشمل قرارات مجلس الأمن 242، 338 وصولاً للقرار 2334، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الموقعة.

مبدأ حل الدولتين، أي دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ورفض الحلول الجزئية، والدولة ذات الحدود المؤقتة.

قبول تبادل طفيف للأرض بالقيمة والمثل بموافقة الطرفين.

القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وتكون مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث.

ضمان أمن الدولتين من دون المساس بسيادة واستقلال أي منهما، من خلال وجود طرف ثالث دولي.

حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194، وفقاً لمبادرة السلام العربية واستمرار الالتزام الدولي بدعم وكالة الأونروا لحين حل قضية اللاجئين.

نحن مستعدون للذهاب مشياً على الأقدام إلى أبعد مكانٍ في الدنيا من أجل الحصول على حقوقنا، وغير مستعدين للتحرك إنشاءً واحداً إذا أراد أحد منا التنازل عن هذه الحقوق؛ وسوف نعرض ما يتم التوصل له من اتفاقات مع إسرائيل لاستفتاء عام أمام شعبنا، إعمالاً للديمقراطية وتحقيقاً للشرعية.

طرقنا بابكم اليوم وأنتم أعلى هيئة أممية معنية بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وقدمنا رؤيتنا للسلام، علّها تجد استجابة حكمتكم وعدالتكم، ومستعدون لبدء المفاوضات فوراً، وصولاً لنيل شعبنا حريته واستقلاله أسوةً ببقية الشعوب، وتحقيق السلام والأمن للجميع في منطقتنا والعالم، ولتنعم الأجيال القادمة بثماره، بعد أن ضحى شعبنا بالغالي والنفيس، من الشهداء والجرحى والأسرى.

أنتم قمة الهرم، أعلى نقطة يلجأ إليها العالم، وبعدكم ليس إلا سدرة المنتهى.

فإذا لم يتم إنصافنا هنا، فإلى أين نذهب إذاً؟ نرجو منكم مساعدتنا على ألا نقترف شيئاً لا يرضينا ولا يرضيكم ولا يرضي العالم».

ب-زيارات فخامة الرئيس محمود عباس منذ 2017/12/7

منذ عام 2017 إلى نهاية عام 2018، شارك الرئيس الفلسطيني محمود عباس بجميع مؤتمرات القمم العربية والإفريقية ودول عدم الانحياز والتعاون الإسلامي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، لإبقاء القضية الفلسطينية على رأس جدول أعمال جميع هذه المؤتمرات واللقاءات، وألقى خطاباً تاريخياً أمام مجلس الأمن الدولي يوم 20/ 2/ 2018، كما قام على المستوى الثنائي بالعديد من الزيارات من أجل التأكيد على الثوابت الفلسطينية المكرسة

وفقـاً للقانـون الدولي وللشرعيـة الدولية، لتعزيـز التضامن الدولي مع القضية الفلسـطينية ومحاصرة ارتدادات قرارات الإدارة الأميركية، والتي شملت:

1 – خمس زيارات إلى المملكة الأردنية الهاشمية على التوالي: بتاريخ 7/ 12/ 2017، بتاريخ 22/ 1/ 2018، بتاريخ 12/ 3/ 2018، بتاريخ 14/ 7/ 2018، بتاريخ 18/ 12/ 2018.

2 – أربـع زيـارات إلى جمهوريـة مـصر العربيـة بتاريـخ 10/ 12/ 2017، وبتاريـخ 17/ 1/ 2018، وبتاريخ 5/ 1/ 2019، وبتاريخ 3/ 11/ 2018.

3 – زيارتان إلى المملكة العربية السعودية بتاريخ 20/ 12/ 2017 وبتاريخ 15/ 4/ 2018.

4 – زيارة جمهورية فرنسا بتاريخ 22/ 12/ 2017 وبتاريخ 21/ 9/ 2018.

5 – زيارة بروكسل 22/ 1/ 2018.

6 – زيارة روسيا 12/ 2/ 2018.

7 – زيارة نيويورك بتاريخ 20/ 2/ 2018 وبتاريخ 27/ 9/ 2018.

8 – زيارة فنزويلا 7/ 5/ 2018.

9 – زيارة تشيلي 9/ 5/ 2018.

10 – زيارة كوبا 12/ 5/ 2018.

11 – زيارة روسيا 14/ 7/ 2018.

12 – زيارة قطر 9/ 8/ 2018.

13 – زيارة إيرلندا 22/ 9/ 2018.

14 – زيارة سلطنة عمان 22/ 10/ 2018.

15 – زيارة الكويت 13/ 11/ 2018.

16 – زيارة الفاتيكان 3/ 12/ 2018.

17 – زيارة روما 3/ 12/ 2018.

ثانياً: بناء موقف على المستوى الوطني:

باعتبار المجلس المركزي أعلى هيئة برلمانية فلسطينية، فقد صاغ هذا الأخير خلال دوراته المتتالية المنعقدة منذ تاريخ 15/ 1/ 2018 عدة قرارات للتعامل مع المواقف الأميركية الأحادية ليتحدد الموقف الوطني الفلسطيني على النحو التالي:

1 - على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية:

– رفض قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، واعتبار أن الإدارة الأميركية بهذا القرار قد فقدت أهليتها كوسيط وراعٍ لعملية السلام، ولن تكون شريكاً في هذه العملية إلا بعد إلغاء قرار الرئيس ترامب بشأن القدس.

– رفض سياسة الرئيس ترامب الهادفة لطرح مشروع أو أفكار تخالف قرارات الشرعية الدولية بحل الصراع، والتي ظهر جوهرها من خلال إعلانه عن القدس عاصمة لإسرائيل، وضرورة إلغاء قرار الكونغرس باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية منذ عام 1987، وقرار وزارة الخارجية الأميركية بإغلاق مكتب مفوضية م.ت.ف في واشنطن في 17/ 11/ 2017.

– التأكيد على استمرار قطع العلاقات والاتصالات مع الإدارة الأميركية لحين تراجعها عن قراراتها غير القانونية بشأن القدس واللاجئين والاستيطان، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية.

2 - على صعيد العلاقة مع إسرائيل (سلطة الاحتلال):

– في ضوء تنصل دولة الاحتلال من جميع الاتفاقيات المبرمة وإنهائها لها، بالممارسة وفرض الأمر الواقع، فإن الهدف المباشر هو استقلال دولة فلسطين، مما يتطلب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة، والتي تناضل من أجل استقلالها، وبدء تجسيد سيادة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967، وذلك تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني، بما فيها إعلان الاستقلال عام 1988، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة 67/ 19 بتاريخ 29/ 11/ 2012، باعتباره الأساس السياسي والقانوني لتعاطي شعبنا مع واقعه القائم، وتأكيد التمسك بوحدة أراضي دولة فلسطين، ورفض أي تقسيمات أو وقائع مفروضة تتعارض مع ذلك.

وبنـاءً على ذلك قـرر المجلس المركزي، أن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو، والقاهرة، وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة.

ودعـا المجتمع الـدولي إلى تحمل مسـؤولياته، على أسـاس قرارات الأمـم المتحدة ذات الصلة، من أجل إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسـطين من إنجاز اسـتقلالها، وممارسـة سـيادتها الكاملـة على أراضيها بما فيهـا العاصمة القدس الشرقية عـلى حدود الرابع من حزيران 1967.

– تكليـف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسـطينية بتعليـق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسـطين عـلى حدود عام 1967 وإلغاء قـرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان.

– يجـدد المجلـس المركـزي قـراره بوقـف التنسـيق الأمني بـكل أشـكاله، وبالانفكاك مـن علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسـها اتفـاق باريس الاقتصـادي، وذلك لتحقيق اسـتقلال الاقتصاد الوطني، والطلب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومؤسسـات دولة فلسطين البدء في تنفيذ ذلك.

– اسـتمرار العمل مع جميع دول العالم لمقاطعة المسـتوطنات الاستعمارية الإسرائيلية في المجـالات كافة، والعمل على نشر قاعدة البيانات من قبل الأمم المتحدة للشركات التي تعمل في المسـتوطنات الإسرائيلية، والتأكيد على عدم قانونية الاسـتيطان الاسـتعماري الإسرائيلي من بداية عام 1967.

– تبني حركة مقاطعة إسرائيل وسـحب الاسـتثمارات منها، ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات على إسرائيل، لردع انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، ولجم عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني ونظام الأبرتهايد (التمييز العنصري) الذي تفرضه عليه.

– رفضـه وإدانتـه لنظـام الاحتـلال والأبرتهايـد العنـصري الإسرائيـلي، الـذي تحاول إسرائيل تكريسـه كبديل لقيام دولة فلسـطينية مستقلة، ويؤكد عزم الشعب الفلسطيني على النضال بكل الوسائل لإسقاطه.

– رفض أي طروحات أو أفكار للحلول الانتقالية أو المراحل المؤقتة بما فيها ما يسـمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة.

– رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

3 - على الصعيد الفلسطيني الداخلي:

– التأكيد على حق شعبنا في ممارسة كل أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي والاستمرار في تفعيل المقاومة الشعبية السلمية ودعمها وتعزيز قدراتها.

– التأكيد على ضرورة توفير أسباب الصمود لأبناء شعبنا في مدينة القدس، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، ويؤكد ضرورة توفير الدعم لنضالهم في التصدي للإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة، وضرورة وضع برنامج متكامل لتعزيز صمود مواطنيها في مختلف مجالات الحياة، ودعوة الدول العربية والإسلامية للوفاء بالتزاماتها بهذا الشأن، وتعزيز تلاحم الصف الوطني المقدسي تحت قيادة مرجعية وطنية موحدة، وإعادة تشكيل مجلس أمانة العاصمة من خلال صيغة ديمقراطية تمثيلية مناسبة ومتوافق عليها وطنياً.

4 - على صعيد مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية

– استمرار العمل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في أراضي دولة فلسطين المحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) وذلك عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي (605) لعام 1987 والقراران (672) و(673) لعام 1990، والقرار (904) لعام 1998، وإنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 (حماية المدنيين وقت الحرب).

– استمرار العمل لتعزيز مكانة دولة فلسطين في المحافل الدولية، وتفعيل طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

– تقديم الإحالة حول مختلف القضايا (الاستيطان، الأسرى، العدوان على قطاع غزة) للمحكمة الجنائية الدولية.

– استمرار الانضمام للمؤسسات والمنظمات الدولية وبما يشمل الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

5 - على الصعيدين العربي والإسلامي:

– المطالبة بتفعيل قرار قمة عمّان 1980 الذي يلزم الدول العربية بقطع جميع علاقاتها مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتنقل سفارتها إليها، والذي أعيد تأكيده في عدد آخر من القمم العربية مع الطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي القيام بالمثل.

- التمسك بمبادرة السلام العربية، ورفض أي محاولات لتغييرها أو تحريفها، والاحتفاظ بأولوياتها.

- العمل مع الأشقاء العرب (الجامعة العربية) والدول الإسلامية (منظمة التعاون الإسلامي) وحركة عدم الانحياز لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لإطلاق عملية السلام، وبالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان وباقي المجموعات الدولية على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة والاستفادة من مخرجات مؤتمر باريس كانون الثاني 2017 لهذا الغرض وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين دولة فلسطين وبعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 من ممارسة استقلالها وسيادتها وحل قضية اللاجئين استناداً للقرار الدولي 194 وباقي قضايا الوضع النهائي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بسقف زمني محدد.

- وجوب وقوف الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي بحزم أمام الدول التي خرقت قرارات هذه الأطر الجماعية بشأن التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالقدس 21/ 12/ 2017.

- يؤكد إدانته للتهديدات الأميركية بوقف الالتزام بالمساهمة بتمويل (الأونروا)، ويرى فيها محاولة التنصل من المسؤولية، عن مأساة اللاجئين التي كانت الولايات المتحدة شريكة في صنعها، ويدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بتأمين الموازنات الضرورية لوكالة الغوث، بما يضع حداً للتراجع المتواصل في خدمات الوكالة، ويمكن من تحسين دورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة وتأمين الحياة الكريمة لهم باعتبارها حقاً يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً للقرار 194.

- يرفض التدخل الأجنبي في الدول العربية ويدعو إلى حل سياسي وحوار من أجل الخروج من الأزمات والحروب التي تعيشها بعض الدول العربية ويدعو للحفاظ على وحدة هذه الدول ومواجهة محاولات التقسيم ورفع المعاناة عن شعوبنا العربية وتعزيز التفافها حول قضيتها المركزية قضية فلسطين.

- التمسك بالدعوة لمؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات برعاية الأمم المتحدة وتضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدول وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالتنسيق مع جميع الأطراف العربية

والدوليـة وبما يضمن إنهاء الاحتـلال الإسرائيلي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة من أجل تحقيق سلام شامل ودائم وعادل في المنطقة.

– التمسك برؤية الرئيس محمود عباس التي طرحها أمام مجلس الأمن الدولي في تاريخ 20/ شـباط/ 2018، وبـما يضمـن إنهـاء الاحتلال الإسرائيـلي ورفض مشـاريع تصفية القضيـة الفلسـطينية وإنهاء المشروع الوطني الفلسـطيني، ورفض الحلـول الانتقالية بما في ذلـك الدولـة ذات الحـدود المؤقتـة ومحـاولات فصل قطاع غـزة عن الضفـة الغربية والقدس، ودويلة غزة.

- ثالثاً: تفاعل الدبلوماسـية الفلسطينية في الموقف العربي والإسلامي على المستويات الثنائية وعلى مستوى المنظمات.

عملـت الدبلوماسـية الفلسـطينية تفعيـلاً للموقـف الوطنـي الفلسـطيني بقيـادة الرئيـس الفلسـطيني محمود عباس رئيس دولة فلسـطين على حشـد كل الدول العربية والإسـلامية فـرادى ومجتمعة لدعم الموقف الفلسـطيني وللتصـدي للقرارات الأميركيـة، بما يؤكد على حقـوق الشـعب الفلسـطيني وحقه في إقامـة دولته المسـتقلة وعاصمتها القـدس الشرقية، ويسهم في عزل الإدارة الأميركية وعدم التعاطي مع أفكارها عربيّاً، وإسلاميّاً ودوليّاً.

أ- الموقف العربي:

نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في دفع الدول العربية والإسلامية لتبني الموقف الفلسطيني ودعمه على المستوى الرسمي الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال:

1 - على المستوى جامعة الدول العربية:

– بتاريخ 5/ 12/ 2017 عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة غير عادية على مستوى المندوبين الدائمين بطلب من دولة فلسـطين لبحث التطورات التي تمس بمكانة القدس ووضعهـا القانـوني والتاريخي، في ضـوء التقارير التي أفادت باعتـزام الإدارة الأميركية بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل السـفارة الأميركية إليها. وصدر عن الاجتماع القرار رقم 8220 بشأن التطورات التي تمس بمكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي، والذي طالب الولايات المتحدة الأميركية، بالالتزام بكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس، بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم 252 (1968)، 267 (1969)، 465 و476 و478 (1980)، 2334 (2016)، ومبادئ القانون

الـدولي، التي تعتـبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية التي تسـتهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشرقية ومقدسـاتها وهويتهـا وتركيبتها الديمغرافية، لاغيـة وباطلة، وتنص على عدم إنشـاء بعثات دبلوماسـية فيها أو نقل السـفارات إليها أو الاعـتراف بهـا عاصمة لإسرائيل، والتي تعتبر أن القـدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسـطينية المحتلـة عـام 1967، وحـث الإدارة الأميركيـة على الاسـتمرار في لعـب دور إيجـابي ونزيه ومحايـد، والاحتفاظ بهذا الـدور البناء، لتحقيق السـلام الدائم والشـامل في الشرق الأوسـط، اسـتناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقواعد القانون الدولي، ومبادرة السـلام العربية لعام 2002، وعلى أساس حل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما اعتبر المجلس، إن أي اعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، أو إنشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس أو نقلها إلى المدينة، اعتداء صريح على الأمة العربية، وحقوق الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين والمسيحيين، وانتهاك خطير للقانـون الـدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلـس الأمن ذات الصلة، والفتوى القانونيـة لمحكمـة العـدل الدولية الصـادرة بتاريـخ 9/ 7/ 2004، ومن شـأن مثل هذا الاعتراف غير القانوني أن يشـكل تهديداً جديّاً للسـلم والأمن والاسـتقرار في المنطقة، علاوة على نسف فرص السلام وحل الدولتين، وتعزيز التطرف والعنف.

– بتاريخ 9/ 12/ 2017 عقد اجتماع طارئ للجنة مبادرة السـلام العربية على المسـتوى الوزاري برئاسـة المملكة الأردنية الهاشـمية (رئاسة القمة 28)، وبذات التاريخ، اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على المسـتوى الوزاري في دورة غير عادية برئاسـة جمهورية جيبوتي (رئاسـة المجلس على المستوى الوزاري الدورة 148)، وذلك لبحث التطورات المتعلقة بإعلان رئيس الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، وبحث الخطوات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمواجهة هذا القـرار وتبعاتـه الخطيرة دفاعـاً عن هوية ومكانـة القدس ووضعها القانـوني والتاريخي والدينـي، وقد صدر عن المجلس القرار رقم 8221 والذي رفض الإعلان الباطل بكل وضوح ودعا إلى التحرك مباشرة للعمل على اسـتصدار قرار من مجلس الأمن والجمعية العامـة للأمـم المتحـدة يؤكد أن قـرار الولايـات المتحدة الاعـتراف بالقـدس عاصمة لإسرائيـل يتناقـض مع قـرارات الشرعية الدولية، كـما دعا لجنة مبادرة السـلام العربية لتشـكيل لجنة مـن أعضائها للعمل مع المجتمـع الدولي والمؤسسـات الدولية للحد من التبعات السياسية لهذا الإعلان، وكلف الأمانة العامة بإدارة إطلاق حملة إعلامية دولية

تشرح خطورة القرار الأميركي وتعري الممارسات الإسرائيلية في القدس، كما قرر مجلس الجامعة العربية الإبقاء على حالة الانعقاد، والعودة للاجتماع في موعد أقصاه شهر من تاريخه لتقييم الوضع والتوافق على خطوات مستقبلية في ضوء المستجدات بما في ذلك عقد قمة استثنائية عربية في المملكة الأردنية الهاشمية.

– وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة رقم 8221 في دورته غير العادية والذي عقد بتاريخ 9/ 12/ 2017، وبناء على التكليف الصادر عن المجلس على المستوى الوزاري للوفد المصغر بالعمل مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية على الحد من التداعيات السلبية للقرار الأميركي الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ومواجهة آثاره وتبيان خطورة هذا القرار في ضوء المكانة الوطنية والتاريخية والدينية للقدس عند المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي، وكذلك العمل مع المجتمع الدولي على إطلاق جهد فاعل ومنهجي للضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ووقف كل الخطوات الأحادية التي تستهدف فرض حقائق جديدة على الأرض وخاصة بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي ومحاولات تفريغ القدس من سكانها العرب المسلمين والمسيحيين، وعلى حل الصراع على أساس حل الدولتين.

– عقد الوفد الوزاري العربي المصغر اجتماعه التنسيقي التشاوري بتاريخ 6/ 1/ 2018 في العاصمة الأردنية، عمان، برئاسة السيد أيمن الصفدي وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية، وشارك في الاجتماع السادة وزراء خارجية دول فلسطين وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية والسيد الأمين العام، ناقش الاجتماع عدة موضوعات وفقاً للولاية المنوطة بالوفد الوزاري والمنصوص عليها في القرار 8221، في إطار العمل على تقليل الخسائر، وتحديد الخطوات العملية والتنفيذية التي يجب اتخاذها، ووقف الخطوات الأحادية التي من شأنها إفشال مساعي السلام، وكذلك ضرورة استمرار الانخراط الإيجابي مع المجتمع الدولي للتصدي للقرار ومواجهة آثاره السلبية.

– عقدت لجنة مبادرة السلام اجتماعاً لها برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية (رئاسة القمة 28) بتاريخ 1/ 2/ 2018، أعقبه الاجتماع المستأنف لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، برئاسة جمهورية جيبوتي (رئاسة المجلس على المستوى الوزاري الدورة 148)، وصدر عنه القرار رقم8222 بشأن التحرك العربي لمواجهة قرار

الإدارة الأميركية بشـأن القدس، والذي رحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/ 10 – A /RES /ES الصـادر بتاريخ 21/ 12/ 2017 في إطار دورتها الاسـتثنائية الطارئة العاشرة على أسـاس الاتحاد من أجل السـلام، وهو القرار الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والذي دعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينـة القـدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن رقـم 478 لعام 1980، والذي أكد أيضـاً عـلى أن مسـألة القـدس هي إحدى قضايـا الوضـع النهائي التي يجـب حلها عن طريـق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلـس الأمن ذات الصلة، كما أيد قرار مجلس الجامعة قـرارات الرئيس محمود عباس وكل قرارات الأطر القيادية لمنظمة التحرير الفلسـطينية في مواجهـة اعـتراف الإدارة الأميركيـة بالقـدس عاصمة لدولة الاحتـلال والعمل مع دولة فلسـطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات، وأكد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسـة كل أشـكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانـون الدولي بما في ذلك المقاومـة الشـعبية، كما قرر وزراء الخارجية العرب العمل مـع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسـيس آلية دولية متعددة الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة لرعاية عملية السـلام بما في ذلـك الدعـوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سـلام تكون ذات مصداقية، ومحددة بإطار زمني وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحـل الدولتين على خطـوط الرابع من يونيو/ حزيـران 1967، وعلى تبني ودعم توجه دولـة فلسـطين للحصـول على العضويـة الكاملة في الأمـم المتحدة والعمل على حشـد التأييـد الدولي لهـذا التوجه وتكليف المجموعـة العربية في نيويورك بعمـل ما يلزم بهذا الشأن، كذلك رفض القرار محاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ودعا المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام.

– أحيط مجلس وزراء الخارجية العرب علماً بالخطة الإعلامية المقترحة من الأمانة العامة للجامعة العربية تنفيذاً للبند الثامن من القرار 8221 وإحالتها إلى مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين لدراستها ثم رفعها إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية 149 يومي 6 و7 آذار/ مارس 2018.

وتنفيذاً للتكليف الصادر عن القرار رقم 8221، بشأن إدارة إطلاق حملة إعلامية دولية تشرح خطورة القرار الأميركي، انطلقت بتاريخ 17/ 12/ 2017 تظاهرة إعلامية عربية موحدة نصرة للقدس، ورفضاً لإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، بمشاركة عشرات المحطات العربية الرسمية والخاصة، إضافة للفلسطينية.

- عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (29) بتاريخ 15/ 4/ 2018، والتي أطلق عليها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز «قمة القدس»، حيث أعادت قرارات ومواقف القادة العرب في قمتهم الأخيرة، التأكيد مجدداً على محورية ومركزية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الكبرى وأنها أحد أهم مفاتيح الاستقرار والسلام، أو التوتر والعنف في المنطقة.

وجاءت قمة الظهران، وهي أول قمة عربية تعقد بعد قرار الإدارة الأميركية الحالية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والإعلان عن نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، لتبعث رسائل قوية وواضحة لمختلف الأطراف، وعلى رأسها إسرائيل والولايات المتحدة، بأن الأزمات والمخاطر تتهدد العديد من البلدان العربية حاليّاً، لم ولن تمنع الدول العربية من الوقوف في وجه محاولات تصفية القضية الفلسطينية وفرض حقائق جديدة على الأرض، أو من الانتصار لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، والعمل على دعم صمود هذا الشعب في مواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية ولاسيما في القدس الشريف، ومحاولات حرمان الفلسطينيين من أبسط حقوقهم.

كلمات القادة والزعماء العرب خلال القمة أكدت بوضوح أن قضية فلسطين كانت وستظل قضية العرب الكبرى، حيث أكد الملك سلمان بن عبد العزيز أن تسمية قمة الظهران بـ«قمة القدس» كانت «ليعلم القاصي والداني أن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين»، وأن القضية الفلسطينية «قضيتنا الأولى وستظل كذلك حتى حصول الشعب الفلسطيني على كل حقوقه المشروعة، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية».

كما أعلن الملك سلمان عن تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ 150 مليون دولار لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية في القدس، و50 مليون دولار لدعم وكالة الأمم

المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والتي تواجه أزمة مالية طاحنة جعلتها عاجزة عن تقديم خدماتها لنحو خمسة ملايين لاجئ فلسطيني.

– وفي ضوء المستجدات الخطيرة التي تتعرض لها مدينة القدس والانحياز الأميركي الكامل للقوة القائمة بالاحتلال، عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري دورة غير عادية بتاريخ 17/ 5/ 2018 بشأن مواجهة قيام الولايات المتحدة الأميركية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس، في انتهاك فاضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، سبقه اجتماع تحضيري غير عادي لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 16/ 5/ 2018.

– أصدر المجلس على المستوى الوزاري القرار رقم 8277 بشأن مواجهة قيام الولايات المتحدة الأميركية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة وتطورات الأوضاع، وإدانة الجرائم التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، حيث أعاد القرار التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال واعتباره قراراً باطلاً ولاغياً وطالبها بالتراجع عنه، كما اعتبر القرار قيام الولايات المتحدة الأميركية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف سابقة خطيرة تخرق الإجماع الدولي حول القدس المحتلة ووضعها القانوني والتاريخي القائم، كما اعتبر القرار قيام الولايات المتحدة الأميركية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس في ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني إمعاناً في العدوان على حقوق الشعب الفلسطيني واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية الإسلامية والمسيحية وزيادة في توتير وتأجيج الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم، فضلاً عمّا يمثله من تقويض للشرعية الأخلاقية والقانونية للنظام الدولي. كما أدان القرار إقدام غواتيمالا على نقل سفارتها إلى القدس.

– كما كلّف المجلس، الأمانة العامة بإعداد خطة متكاملة تشتمل على الوسائل والطرق المناسبة التي يمكن استخدامها لمواجهة قرار أميركا أو أي دولة أخرى بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، أو نقل سفارتها إليها بما في ذلك الوسائل والطرق السياسية والقانونية والاقتصادية، وتعميم هذه الخطة على الدول الأعضاء في غضون أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار لاعتمادها والعمل بمقتضاها. تنفيذاً لهذا التكليف قامت الأمانة العامة بإعداد خطة العمل المتكاملة لمواجهة قرار الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) أو نقل سفارتها

إليهـا، وقامـت بتعميمها على الـدول الأعضاء والطلب مـن المندوبيـات العربية إبلاغ وزارات خارجيـة الدول العربيـة بها لاعتمادها والعمل بمقتضاهـا. كما عمّمت الأمانة العامة الخطة على بعثات الجامعة في الخارج للعمل بمقتضاها تنفيذاً للقرار.

2 - على مستوى البرلمان العربي:

– أدان اتحـاد البرلمانـات العربية في دورتـه الاسـتثنائية بتاريـخ 9/ 12/ 2017، ما وصفوه بـالخطوات العبثية التي أقدم عليها ترامب، والتي ستنهي بشكل كبير عملية السلام، وتفتح المنطقـة عـلى المجهـول، واعتـبروا إعلان القـدس عاصمـة لإسرائيل خروجاً عـن الإجماع الـدولي، وقراراً معزولاً سياسـيّاً، ودبلوماسـيّاً، وأخلاقيّاً. وأكد رؤسـاء البرلمانات العربية على تمسك بلدانهم بمواقفها الثابتة والراسخة في دعم الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

– في جلسـة طارئـة بتاريخ 11/ 12/ 2017 لبحث تداعيـات القرار الأميركي، أكد البرلمان العـربي في ختـام أعماله عـن رفضه التـام، وإدانته الشـديدة لقـرار الإدارة الأميركية بشـأن الاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة للقوة القائمة بالاحتلال، ونقل السفارة الأميركية مـن تل أبيب إليها، كـما حمل البرلمان الولايـات المتحدة الأميركية مسـؤولية تبعات القرار، وأعـاد التأكيـد على الموقـف الثابت للبرلمـان العربي بحق دولة فلسـطين المطلق في السـيادة عـلى كامل الأراضي الفلسـطينية المحتلة عام 1967، والحفاظ عـلى الوضعية القانونية لمدينة القـدس اسـتناداً إلى قـرارات الأمم المتحـدة ذات الصِّلـة وقواعد القانون الـدولي ومبادرة السـلام العربية لعام 2002، وطالب القرار المجتمع الدولي، لاسـيما مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الاضطلاع بمسـؤولياته، وطالب الأمم المتحدة بقيادة عملية السـلام بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأميركية وسيطاً غير نزيه وغير مقبول في تحقيق السلام الدائم والشـامل وأصبحت طرفاً في النزاع. كما دعا لوضع خطة تحرك عربية فاعلة على كل المسـتويات من خلال جامعة الدول العربية والسـلطة الوطنية الفلسـطينية والبرلمان العربي تأكيداً على تكامل الدبلوماسـية البرلمانية مع الدبلوماسـية الرسـمية للتصدي لقرار الإدارة الأميركية وتشـكيل لجنة مفتوحة العضوية لهذا الغرض. كما أقر تسـمية دور الانعقاد الحالي للبرلمـان العربي «القدس عاصمة أبدية لدولة فلسـطين». وتـم تكليف وفود البرلمان العربي لزيـارة البرلمانات المماثلة خاصـة البرلمان الإفريقي والبرلمـان الأوروبي وعدد من البرلمانات الأوروبية الفاعلة لعقد لقاءات وحشد تأييد المجتمع الدولي للتصدي للقرار الأميركي.

3 - على مستوى الدول العربية فرادى:

حـذّرت الـدول العربية من خطورة هـذا الموقف والـذي رأت فيه محاولة لإشـعال المنطقة وحسم قضية القدس في انتهاك سافر لقرارات الشرعية الدولية، مؤكدين على أن الاعتراف الأميركي باطل قانوناً، وأن القدس قضية من قضايا الوضع النهائي يجب أن يحسم وضعها في إطار حل شامل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة عـلى خطـوط الرابع من حزيـران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية سـبيلاً وحيداً لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام ووفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

- بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية:

– أكد جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشـمية، موقف بلاده الثابت والرافض لنقل السـفارة الأميركية إلى القدس، والذي يشكل استفزازاً لمشاعر المسلمين والمسـيحيين في العالم أجمع. وشدد على دعم الأردن الكامل للفلسطينيين في الحفاظ على حقوقهـم التاريخية والقانونية في مدينة القدس، وفي مسـاعيهم الراميـة إلى إقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة وعاصمتها القدس الشرقية، كما أكد عـلى ضرورة تكثيف الجهود العربية والإسـلامية والدولية لحماية حقوق الفلسـطينيين والعرب والمسـلمين في مدينة القدس، التي تمثل مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

– وخـلال لقـاء جلالة الملـك الأردني عبد الله الثاني لكوشـنر وجرينبلات في العاصمة الأردنيـة بتاريـخ 19/ 6/ 2018، أكد جلالته عـلى ضرورة التوصل إلى السـلام العادل والشـامل في المنطقـة الـذي يمكن الشـعب الفلسـطيني من تحقيـق تطلعاتـه المشروعة في إقامـة الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة على خطـوط الرابع مـن يونيو/ حزيـران 1967 وعاصمتهـا القـدس الشرقية، مشـدداً على ضرورة كسر الجمود في عملية السـلام، وبما يفضي إلى إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، استناداً إلى حل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

– في السياق ذاته، وخلال لقاء قمة عقده جلالة الملك عبد الله الثاني العاهل الأردني مع الرئيـس الأميركي دونالد ترامب، في البيت الأبيض، بتاريخ 25/ 6/ 2018، أكد جلالة الملـك عبـد الله الثاني، أن حل الدولتين الذي يضمن إقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة على التراب الوطني الفلسـطيني وعاصمتها القدس الشرقية هو السـبيل الوحيد لإنهاء

الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ويشكل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها في بيان صادر عن الديوان الملكي الهاشمي. كما شدد على ضرورة تكثيف الجهود لإعادة تحريك عملية السلام، عبر إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وصولاً إلى تحقيق السلام العادل والدائم.

- بالنسبة لجمهورية مصر العربية:

– أجرى السيد سامح شكري وزير خارجية جمهورية مصر العربية، اتصالاً هاتفيّاً بوزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية ريكس تيلرسون آنذاك، تناول تطورات الأوضاع الإقليمية على خلفية ما تردد إعلاميّاً بشأن احتمال إعلان الولايات المتحدة الأميركية اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، والتعقيدات المرتبطة باتخاذ الولايات المتحدة الأميركية مثل هذا القرار وتأثيراته السلبية المحتملة على الجهود الأميركية لاستئناف عملية السلام، مشيراً إلى أن مكانة مدينة القدس القانونية ووضعها الديني والتاريخي تفرض ضرورة توخي الحرص والتروي في التعامل مع هذا الملف الحساس المرتبط بالهوية الوطنية للشعب الفلسطيني على مر العصور، ومكانة القدس لدى الشعوب العربية والإسلامية، كما أعرب عن تطلع جمهورية مصر العربية لأن يتم التعامل مع الموضوع بالحكمة المطلوبة، وتجنب اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤجج مشاعر التوتر في المنطقة، مؤكداً على أن مصر ستظل دائماً شريكاً يمكن الاعتماد عليه بفاعلية في بناء الثقة وتشجيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى السلام العادل والشامل.

– كما تؤكد جمهورية مصر العربية دعمها للجهود والمبادرات الدولية الرامية للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة، وذلك طبقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها وعلى أساس حل الدولتين وفقاً لحدود 1967، تكون فيها القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، حيث إن التوصل إلى حل عادل وشامل لهذه القضية المحورية سيوفر واقعاً جديداً يساعد في تحقيق الاستقرار والأمن لمختلف دول المنطقة.

- بالنسبة للمملكة العربية السعودية:

– حذّر السيد عادل الجبير وزير خارجية المملكة العربية السعودية، بتاريخ 1/ 12/ 2017 من أن أي تغيير في وضع مدينة القدس الشرقية سيؤجج العالم العربي كله، وأنه لا يمكن

تصور حل للنزاع دون إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، وذلك على هامش مشاركته في النسخة الثالثة لمؤتمر «حوارات متوسطية».

– كما جددت المملكة العربية السعودية (رئاسة قمة القدس)، رفضها لقيام الإدارة الأميركية، بنقل سفارتها إلى القدس، حيث أكد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أن هذه الخطوة تمثل انحيازاً كبيراً ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثابتة في القدس، التي كفلتها القرارات الدولية ذات الصلة وحظيت باعتراف وتأييد المجتمع الدولي، وتمثل تراجعاً كبيراً في جهود الدفع بعملية السلام، وأن حكومة المملكة العربية السعودية سبق وأن حذرت من العواقب الخطيرة لمثل هذه الخطوة غير المبررة لما تشكله من استفزاز لمشاعر المسلمين حول العالم، كما أدانت المملكة العربية السعودية استهداف المدنيين الفلسطينيين العزل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وشددت على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه وقف العنف وحماية الشعب الفلسطيني الشقيق. وجدد ثوابت المملكة تجاه القضية الفلسطينية، ودعمها للفلسطينيين في استعادة حقوقهم المشروعة وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

– وأكدت بدورها المملكة العربية السعودية في كلمتها أمام جلسة مجلس الأمن لمناقشة «الحالة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بتاريخ 26/ 6/ 2018 التمسك بالتسوية على أساس حل الدولتين وفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية، وأن ذلك يعد خياراً استراتيجيّاً لإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي، ودعت المملكة الدول الأعضاء بمجلس الأمن لعدم الاعتراف بأي تغييرات يجريها الاحتلال الإسرائيلي على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

ب- على المستوى الإسلامي:

امتد الموقف الفلسطيني على المستوى العالم الإسلامي من خلال:

– منظمة التعاون الإسلامي:

– بتاريخ 13/ 12/ 2017، وفي القمة الاستثنائية التي عقدت في إسطنبول لبحث تداعيات القرار الأميركي وصياغة موقف إسلامي موحد إزاءه، أكد قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي على مشاركة رئيس دولة فلسطين رفض القرار

الأميركي، وأعلنوا أن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، كما أكدوا على التمسك بالسلام العادل والشامل القائم على أساس حل الدولتين، وحمّلوا الإدارة الأميركية المسؤولية الكاملة عن تداعيات عدم التراجع عن قرارها، ودعم كل الخطوات القانونية والسياسية للحفاظ على الوضع القائم التاريخي لمدينة القدس، وحث جميع الدول الأعضاء على دعم وكالة بيت مال القدس الشريف، والالتزام بتوفير الإمكانات المادية اللازمة لدعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني، كما طالب فريق الاتصال الوزاري حول القدس بسرعة التحرك لإطلاع حكومات دول العالم على خطورة الخطوة الأميركية، واعتبر القادة في البيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي، القرار الأميركي لاغياً وباطلاً، واعتداء على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني وتقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام، ويصب في مصلحة التطرف والإرهاب ويهدد السلم والأمن الدوليين، ودعوا كل الدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية القصوى للقضية الفلسطينية في خطابها اليومي وفي سياستها الخارجية، لاسيما في إطار معاملاتها مع نظيراتها في كل أرجاء العالم. وجددوا التأكيد على الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، ودعمهم المبدئي للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وتجسيد دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران لعام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف. وأكدوا تمسكهم بالسلام العادل والشامل القائم على أساس حل الدولتين وأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين وفق المرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية لعام 2002، التي اعتمدتها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام 2005، باعتباره خياراً استراتيجيّاً، ودعوا المجتمع الدولي للتحرك بشكل فاعل وجاد لتحقيق هذا الحل. ودعوا مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته فوراً.

– وفي بيان صادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، بتاريخ 14/ 5/ 2018، أكد المجلس على رفض القرار الأميركي بشكل قاطع وعبّر عن إدانته بأشد العبارات، كما ذكر البيان أن هذا الإجراء المؤسف الذي اتخذته الإدارة الأميركية يعتبر انتهاكاً سافراً لكل القوانين الدولية القائمة المتعلقة بوضعية القدس الشريف وفلسطين، ولاسيما قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967)، و252 (1968)، و267 (1969)، و298 (1971)، و338 (1973)، و446

(1979)، و465 (1980)، و476 (1980)، و478 (1980)، و2234 (2016)، وقرار الجمعية العامة 15/ 72/ RES/ A (2017).

- على مستوى المؤسسات الإسلامية:

– بتاريخ 7/ 12/ 2017 أصدر فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، بياناً أكد من خلاله على رفض الأزهر الشريف القاطع والعالم الإسلامي بأسره، لهذه الخطوة المتهورة الباطلة شرعاً وقانوناً، كما أكد على أن الإقدام عليها، يمثل تزييفاً واضحاً غير مقبول للتاريخ وعبثاً بمستقبل الشعوب لا يمكن الصمت عنه أبداً ما بقي في المسلمين قلب ينبض، وأعاد التأكيد على وقوف الأزهر الشريف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته ضد نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وقال «كلنا ندعم المطالب الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف»، وشدد على أن الأزهر الشريف سيقوم بكل جهوده، وكل الإمكانيات التي لديه، لحماية المدينة المقدسة ودعمها، كما أعلن رفضه لاستقبال نائب الرئيس الأميركي في زيارته المرتقبة للمنطقة.

– وفي السياق ذاته، أجمعت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف على أن قرارات الرئيس الأميركي بخصوص مدينة القدس باطلة ومجحفة. وشددت الهيئة في بيان عقب اجتماع طارئ لها في القاهرة، برئاسة شيخ الأزهر، على أن مثل هذه القرارات المتغطرسة والمزيفة للتاريخ لن تغير على أرض الواقع شيئاً، فالقدس فلسطينية عربية إسلامية، وهذه حقائق لا تمحوها القرارات المتهورة ولا تضيعها التحيزات الظالمة. ودعت هيئة كبار العلماء جميع الحكومات والمنظمات العربية والإسلامية إلى القيام بواجبها تجاه القدس وفلسطين واتخاذ كل الإجراءات السياسية والقانونية اللازمة لإبطال هذه القرارات. فيما توالت العديد من المواقف وردود الأفعال من الدول الإسلامية.

– بدوره، أكد مفتي الديار المصرية، أن إقدام الرئيس الأميركي على نقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس المحتلة والاحتفال بتدشين هذه السفارة المزعومة بالتزامن مع الذكرى السبعين لنكبة فلسطين هو استفزاز صريح وواضح لمشاعر أكثر من مليار مسلم ونصف المليار على وجه الأرض، وشدَّد على أن هذه الاستفزازات الأميركية تزيد الوضع صعوبةً وتدخل بالمنطقة في مزيد من الصراعات والحروب مما يهدد الأمن والسلام العالمي. ودعا إلى ضرورة تفعيل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتأكيد على أن

أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس أو وضعها أو تكوينها الديموغرافي ليس لها أثر قانوني وتعد لاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووجهت القيادة المصرية لتقديم العون واستقبال الجرحى.

ج- الرد المسيحي: شمل ما يلي:

– أكد بابا الفاتيكان أن الاعتراف بحقوق الجميع في الأرض المقدسة شرط أساسي للحوار، مؤكداً على أن هذه الخطوة ستشكل خطراً على الاستقرار والسلم في العالم، وموت لحل الدولتين وعملية التسوية. كما جدّد الكرسي الرسولي – للفاتيكان موقفه بشأن الطابع الفريد للمدينة المقدسة، وذلك في بيان صادر عن دولة حاضرة الفاتيكان، حيث شدد على أهمية احترام الوضع القائم، تماشياً مع مقررات الأسرة الدولية والمطالب المتكررة لقادة الكنائس والجماعات المسيحية في الأرض المقدسة.

– وبدوره، أعلن البابا تواضروس، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، رفضه لقاء نائب الرئيس الأميركي، نظراً للقرار الذي اتخذته الإدارة الأميركية بخصوص القدس، في توقيت غير مناسب ودون اعتبار لمشاعر الملايين من الشعوب العربية.

– كما برز موقف الكنائس المسيحية ردّاً على قرار ترامب، من خلال مطالبة رؤساء الكنائس في القدس، الرئيس الأميركي، بعدم تبديل الوضع القائم في المدينة، خوفاً من أن يسبب ذلك ضرراً لا يمكن إصلاحه، في رسالة بعثها إليه رؤساء الكنائس، حيث وقع عليها رؤساء البطريركيات الرومية والسريانية والأرمنية والإثيوبية والقبطية الأرثوذكسية، والكنيسة اللاتينية، والرهبنة الفرنسيسكانية، والبطريركية اليونانية للروم الملكيين الكاثوليك، والموارنة، والكنيسة الأسقفية، والكنيستين الأرمنية والسريانية الكاثوليكيتين والإنجيلية اللوثرية. اعتبرت منظمة الأمم المتحدة، من خلال بيان أمينها العام أنطونيو غوتيريش، أن قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يقوض مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، مؤكداً على أنه لا بديل عن حل الدولتين، من خلال تحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام تصبح فيها القدس عاصمة لفلسطين وإسرائيل.

رابعاً: انعكاس الدبلوماسية الفلسطينية في الإطار الدولي:

منذ إعلان رئيس الولايات المُتحدة الأميركية قراره بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارة الولايات المُتحدة من تل أبيب إلى القدس بتاريخ

6/ 12/ 2017، سارعت القيادة الفلسطينية للتحرّك على كل المستويات وخاصةً الإقليمية والدولية من أجل تشكيل جبهة من كل الدول من أجل التصدّي لهذا لقرار الجائر والتأكيد على الرفض الكامل والإدانة والمُطالبة بإلغاء هذا القرار والعدول عنه، وكذا رفض صفقة القرن التي تزعم الإدارة الأميركية طرحها لإيجاد تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، وكانت هذه التحرّكات على النحو الآتي:

أ- على المستوى الدولي

– برزت المواقف الدولية الرافضة لإعلان ترامب، مؤكدة على أن التسوية الثابتة والعادلة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي طال أمده، يجب أن يتحقق على أساس المرجعيات الدولية المعروفة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الشأن، والتي تنص على تسوية كل الأمور المتعلقة بالوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، بما فيها المسألة الحساسة المتعلقة بالقدس، من خلال مفاوضات فلسطينية إسرائيلية مباشرة. كما أن إعلان الرئيس الأميركي، سيجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بالإضافة إلى زيادة تفاقم الوضع في منطقة الشرق الأوسط. كما جددت الدول موقفها الداعم لحل الدولتين، والعمل على حل كل مسائل الوضع النهائي من خلال المفاوضات لتحقيق تطلعات الطرفين المشروعة والعيش بسلام دائم.

1 - أوروبيّاً:

– عبّرت السيدة فيدريكا موغيريني، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي عن قلقها العميق إزاء إعلان الرئيس الأميركي، والتداعيات التي قد تنجم عنه وأثره على فرص السلام، مؤكدة على استمرار موقف الاتحاد الأوروبي في احترام الإجماع الدولي حول القدس، داعية كل الفاعلين على الأرض وفي المنطقة، إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس لتجنب أي تصعيد، وأن الحل التفاوضي القائم على أساس دولتين بما يلبي تطلعات الطرفين، هو الوسيلة الوحيدة الواقعية لإقرار السلام والأمن لما فيه مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. كما أعادت التأكيد في المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في زيارته الأخيرة لبروكسل، على أن الحل الواقعي هو حل الدولتين، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، وأن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سيواصلون احترام التوافق الدولي بشأن القدس، حتى يتم الاتفاق على الوضع النهائي من خلال المفاوضات، وأكدت على أن خطوة نقل

سفارات دول الاتحاد الأوروبي إلى القدس لن تأتي، وأن جميع الدول الأوروبية متوافقة حول هذا الموقف. كما أعادت موغيريني التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في إعادة إطلاق عملية السلام، إلا أنه لا يوجد أي تفكير في طرح مبادرات أوروبية جديدة، كما أنه ليس من الممكن أن يكون هناك استئناف لمحادثات السلام دون مشاركة الولايات المتحدة، ولكن على الولايات المتحدة ألا تكون واهمة بأن مبادرة منها فقط، ستكون ناجحة، لأن الحاجة الآن إلى إطار دولي وإقليمي لمواكبة إعادة التفاوض وتحديد الأفق والإطار، كما ذكرت موغيريني أن الاتحاد الأوروبي يريد مواصلة العمل من خلال اللجنة الرباعية مع الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة وربما توسيع ذلك لتشمل الشركاء في المنطقة مثل الأردن ومصر، كما أضافت إن النرويج عملت بشكل جيد في الماضي فيمكن إشراكها أيضاً.

– بدورهم، أكد القادة الـ28 لدول الاتحاد الأوروبي على أن موقف الاتحاد من وضع القدس يبقى ثابتاً، كما كتب رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك على تويتر خلال القمة الأوروبية في بروكسل، أن قادة الاتحاد الأوروبي، يكررون التزامهم الراسخ بحل الدولتين.

– كما توالت ردود الأفعال للدول الأوروبية الرافضة لإعلان ترامب، معتبرين أن قرار ترامب منافياً للقانون الدولي وخطيراً على السلام، وسيسهم في زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، كما شددت الدول بمواقفها على حل الدولتين عبر التفاوض واحترام القانون الدولي لتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، مؤكدين على أن قضية القدس هي إحدى قضايا مفاوضات الوضع النهائي.

ونستطيع تلخيص مواقف الاتحاد الأوروبي بما يلي:

1 – رفض قرار الرئيس ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

2 – التمسك بخيار الدولتين على حدود 1967، أي دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود الرابع من حزيران 1967.

3 – وضع آليات متابعة وتنفيذ لمؤتمر باريس الدولي الذي عقد يوم 15/ 1/ 2017.

4 – وجوب قيام الاتحاد الأوروبي بمقاطعة شاملة للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي،

وعدم الاكتفاء بخطوة وضع علامة فارقة على منتوجات المستوطنات.

5 – عدم مكافأة الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على اتفاق الشراكة الأوروبية الإسرائيلية، وربط ذلك بقبول حكومة إسرائيل بمبدأ الدولتين على حدود 1967، ووقف الاستيطان وتنفيذ الاتفاقات الموقعة.

6 – استمرار المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للشعب الفلسطيني في كل المجالات.

7 – البدء الفوري بالعمل مع الاتحاد الأوروبي ومن خلال ألمانيا لتعزيز بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

8 – استمرار العمل الأوروبي – الفلسطيني المشترك وعلى مختلف المستويات في مكافحة التطرف والإرهاب بكل أشكاله.

لا بد أيضاً من الإشارة إلى أن تصويت الدول الأوروبية على مشروع القرار الذي طرح للتصويت أمام مجلس الأمن ضد قرار الرئيس ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل يوم 17/ 12/ 2017، فلقد صوتت جميع الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن مع مشروع القرار وهي: (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، السويد) إضافة إلى أوكرانيا.

– أما فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة الخاص بالقدس يوم 21/ 12/ 2018 فلقد صوتت 22 دولة من دول الاتحاد الأوروبي مع القرار، في حين امتنعت 6 دول. ويعتبر هذا التصويت وخاصة من عمالقة أوروبا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، السويد، ألمانيا وغيرها، انتصاراً كبيراً للقضية الفلسطينية.

كما أعربت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن أسفها لإعلان الرئيس الأميركي ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وعن موافقته على نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، مؤكدة على موقفها الثابت بأن القدس يجب أن تكون عاصمة لكل من إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. وجاء ذلك خلال اجتماع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي عقد في ستراسبورغ في 25 كانون الثاني 2018 والذي أكدت فيه على التمسك بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقدس، مشددة على تأييدها لحل الدولتين على حدود الرابع من حزيران 1967 كحل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وطالبت جميع الأطراف الإيفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون

الدولي والامتناع على اتخاذ أي تدابير تقوض عملية السلام، بما في ذلك وضع القدس.

وأكد القرار الذي تبنته الجمعية بأغلبية ساحقة على أن الجمعية البرلمانية تشاطر العالم قلقه جراء هذا الإعلان، ولكنها رأت أن السياق الحالي يمكن أن يتيح فرصة لإعادة إطلاق عملية السلام وأنه تقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس أوروبا، مسؤولية التصرف بصورة حاسمة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لبلوغ هذا الهدف. وأكدت الجمعية أن دور الولايات المتحدة بوصفها وسيطاً جاداً في عملية السلام قد قوضه إعلان رئيسها بشأن القدس، وأن أي دور مستقبلي لها ينبغي أن يستند إلى مقاربة جديدة محايدة في هذه العملية. ودعت الجمعية أوروبا إلى لعب دور رئيس في رعاية واستئناف عملية السلام، كما دعت السلطات الإسرائيلية إلى وقف بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وإلى وقف جميع عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري للسكان ومصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

3 - بالنسبة إلى أميركا اللاتينية:

أعربت معظم دول أميركا اللاتينية عن رفضها لقرار الرئيس الأميركي واستنكارها له، وحذّرت من عواقب تلك الإجراءات التي تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله، واعتبرت الإعلان الأميركي انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. ولن يساهم في تحقيق السلام والحل العادل والشامل في الشرق الأوسط. وأن الوضع النهائي لمدينة القدس ينبغي أن يحدد عن طريق المفاوضات التي تهدف إلى إقامة دولتين تعيشان في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها دوليّاً، مع ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة للديانات الثلاث كما جاء في قرارات مجلس الأمن.

ورغم التضامن التاريخي لهذه الدول مع القضية الفلسطينية غير أن إسرائيل تمكنت من التأثير على دول أميركا الجنوبية، فهناك دول من أميركا الجنوبية مثل باراغواي وبنما وأحياناً المكسيك والأرجنتين قبل أن يفوز موريسيو ماكري في الانتخابات والذي تربطه علاقة قوية بإسرائيل، اختارت الامتناع عن التصويت لصالح قرار القدس، كما يعتزم الرئيس البرازيلي المنتخب إعلان الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، إضافة إلى هندوراس التي أجرت محادثات مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال والولايات المتحدة الأميركية لفتح سفارة لها في القدس على هامش مراسم حفل تنصيب الرئيس البرازيلي).

فيما يعتبر تراجع باراغواي عن نقل سفارتها إلى القدس انتصاراً مهمّاً للموقف الفلسطيني، إضافة إلى اعتراف كولومبيا بتاريخ 3/ 8/ 2018 بدولة فلسطين لتصبح بذلك آخر دولة من دول أميركا الجنوبية تتخذ هذه الخطوة، ليرتفع إجمالي عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين إلى 139 دولة.

4 - إفريقيّا

– أعرب السيد موسى فقي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، عن شعوره بقلق بالغ إزاء قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مشيراً إلى أن هذا القرار يفاقم من التوترات في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، ويزيد من تعقيد المساعي الرامية لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، مؤكداً تضامن الاتحاد الإفريقي مع الشعب الفلسطيني ودعمه في سعيه المشروع لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، داعياً إلى تجديد الجهود الدولية لإيجاد حل عادل ودائم لهذا الصراع، على أساس حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، في إطار الإعلانات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

كما أصدر الاتحاد الإفريقي إعلاناً بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط في الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا/ إثيوبيا، يومي 28 و29 كانون الثاني 2018، أكد فيه على رفض قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الصادر في 6 ديسمبر/ كانون الأول 2017 بشأن اعتبار القدس عاصمة إسرائيل، واعتبار هذا القرار يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام، كون القدس هي إحدى القضايا النهائية لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، طبقاً لمجريات المفاوضات القائمة بين الطرفين منذ 26 عاماً.

كما أكد أن القدس الشرقية ضمن حدود الرابع من حزيران 1967 هي عاصمة دولة فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية ومقررات الاتحاد الإفريقي السابقة في هذا الشأن، كما ساند الموقف الفلسطيني في رؤيته للحل النهائي للصراع على أساس مبدأ حل الدولتين، برفض الحلول المجتزأة والمنقوصة والدولة المؤقتة، ورفض الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية، مكرراً أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى

خـط يونيو/ حزيـران 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السـورية والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ولا بـد من الإشـارة إلى أن إسرائيل تمكنت من تحييد 16 دولـة إفريقية عن دعم القضية الفلسـطينية، سـواء برفض القرار أو الامتنـاع عن التصويت أو الغيـاب عن التصويت لصالـح قـرار القدس وهي توغو، بنين، غينيا الاسـتوائية، ليسـوتو، مـالاوي، رواندا، جنوب السـودان، أوغندا، سـيراليون، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية، غينيا بيساو، ساوتومي وبرنسيب، كينيا، وزامبيا. ويعتبر هذا العدد معتبراً للدول الإفريقية غير الملتزمة بقرارات الاتحاد الإفريقي الخاصة بالقضية الفلسطينية، مما يتطلب مضاعفة الجهد الفلسطيني على المستوى الإفريقي.

ب - على مستوى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية:

خاضت الدبلوماسـية الفلسـطينية بهدف تعزيز موقفها على المسـتوى الدولي معركة قانونية وسياسية، إذ إن دولة فلسطين لم تتوان في طرق الأبواب التي تجعلها تنتصر لعدالة قضيتها، واللجوء إلى الآليات الدولية المختلفة لتثبيت حقوق الشعب الفلسطيني من خلال:

1 - مجلس الأمن:

اجتمـع مجلس الأمن بتاريـخ 18/ 12/ 2017 لاسـتصدار قرار بإدانة القـرار الأميركي بشأن القدس، ورغم تأييد كل الدول الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس، إلا أنه فشـل في استصدار القرار نتيجة لاسـتخدام الولايات المُتحدة الأميركية حق النقض –الفيتـو – ورفـض مـشروع القـرار، إلا أن انعقاد المجلس وتأييـد كل الدول بخلاف الولايـات المُتحـدة كان له أثر إيجابي يُعـبّر عن انعزال الولايـات المُتحدة وخروجها عن الإجماع الدولي، بل وخرقها لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بالإضافة إلى أنهـا لم تقـف في صدام مع الشـعب الفلسـطيني فحسـب، بل وفي صـدام مع الأسرة الدولية وكل مُحبّي السلام حول العالم.

2 - على مستوى الجمعية العامة:

– بتاريـخ 21/ 12/ 2017 حققـت الـدول العربية انتصاراً دبلوماسـيّاً كبـيراً بدعم من دول عدم الانحياز والدول الإسـلامية، والصديقة، باعتماد قرار للجمعية العامة للأمم المتحـدة يرفـض أي تغيـير على الوضع القانـوني للقدس، تحت بند «متحـدون من أجل

السلام»؛ بالأغلبية الكبيرة، وقد حظي مشروع القرار بدعم 128 دولة، ومعارضة تسع دول فقط، هي: (غواتيمالا، هندوراس، إسرائيل، أميركا، جزر المارشال، مركونيسا، نارو، بالاو، وتوغو)، وامتناع 35 دولة عن التصويت وهي: (أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، الباهاماز، بنين، بوتان، البوسنة، الكاميرون، كندا، كرواتيا، كولومبيا، جمهورية التشيك، جمهورية الدومينيكان، غينيا الاستوائية، فيجي، هاييتي، المجر، جامايكا، كيريباتي، لاتفيا، ليسوتو، مالاوي، المكسيك، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، رومانيا، رواندا، جزر سالمون، جنوب السودان، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوغندا، وفانواتو)، وقد نص القرار على اعتبار أي إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس المحتلة لاغية وباطلة، ما يعني أن إعلان الرئيس الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مرفوض دوليّاً، وغير مقبول تنفيذه على الأرض، وجاء هذا الدعم الكبير رغم التهديدات الصريحة للإدارة الأميركية وسفيرتها في الأمم المتحدة بحق الدول التي دعمت مشروع القرار، الذي جاء بعد جلسة ساخنة كرست لتوجيه انتقادات لأميركا وإسرائيل، تم خلالها بحث تداعيات إعلان ترامب بشأن القدس، وخاصة بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن وأفشلت خلاله مشروع قرار يخص مدينة القدس في ضوء قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

– بتاريخ 21/ 12/ 2017 رحبت الرئاسة الفلسطينية، بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلق بمدينة القدس المحتلة. وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة، إن هذا القرار يعبر مجدداً عن وقوف المجتمع الدولي إلى جانب الحق الفلسطيني، ولم يدفعه التهديد والابتزاز إلى مخالفة قرارات الشرعية الدولية، كما أضاف، إن هذا القرار يؤكد مرة أخرى على أن القضية الفلسطينية العادلة تحظى بدعم الشرعية الدولية، ولا يمكن لأي قرارات صادرة عن أي جهة كانت أن تغير من الواقع شيئاً، وأن القدس هي أرض محتلة ينطبق عليها القانون الدولي.

– وفي الإطار نفسه، وبذات التاريخ، رحّب السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، بنتيجة التصويت الكاسح في الجمعية العامة ضد قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأكد سيادته في بيان له، أن التصويت يكشف مجدداً عن حالة من الإجماع الدولي الكامل تأييداً للحق الفلسطيني، ويسهم في تثبيت هذا الحق على المستوى

القانـوني والأخلاقـي، مضيفاً إن التصويت يبلور، للأسـف، حالة العزلة التي وضعت الولايات المتحدة نفسها فيها من دون مبرر مفهوم.

لا بـد أن ننـوه أنه على الرغم من أن جلسـة الجمعية العامة قد عقدت (بصفة اسـتثنائية، الجلسـة العـاشرة حول القدس، الاتحاد من أجل السـلام)، إلاّ أن القـرار لم يتضمن أي آليات تنفيذية، حيث إن قرار الاتحاد من أجل السـلام يسـتوجب وجود آليات تنفيذية تشكل قواعد آمرة واجبة التنفيذ.

– كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المُـحتدة بتاريخ 13/ 6/ 2018 في جلستها الطارئة قـراراً بتوفـير الحماية الدولية للشـعب الفلسـطيني، وكلّف الأمين العـام للأمم المُتحدة بتقديم توصياته حول سُـبُل وآليات توفير هذه الحماية، وقد صوّتت لصالح القرار 120 دولة ومُعارضة 8 دول وامتناع 45 دولة، وقد انتصر المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية، باسـتصداره قراراً مـن الجمعية العامة بتاريـخ 13/ 6/ 2018، تحت بنـد «متحدون من أجل السـلام» يدعو لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بعد أن قامت الولايات المتحدة بإفشـاله على مسـتوى مجلس الأمن باسـتخدام «حق الفيتو»، وذلك على خلفية الانتهـاكات الإسرائيليـة التي تعرض لها الفلسـطينيون خلال مسـيرات العودة، والتي راح ضحيتهـا العـشرات من الشـهداء والمئات مـن الجرحى، غير أن تفعيـل هذا القرار ووضعـه موضـع التنفيـذ العملي يسـتلزم وضـع تصور واضح لشـكل الحمايـة الدولية المطلوبـة وتفاصيلها على ضـوء قواعد القانون الدولي، يتم إدراجها في شـكل توصيات للأمين العام للأمم المتحدة خلال قيامه برفع تقرير عاجل للجمعية العامة خلال سـتين يومـاً مـن صدور هذا القرار، غير أن هذا التقرير لم تنفـذ توصياته المقترحة بهدف تحقيق الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتجسيدها على أرض الواقع.

– بتاريخ 6/ 12/ 2018 نجحت الجهود الدبلوماسـية الفلسـطينية والعربية في إفشـال مـشروع قـرار تقدّمت به الولايات المُتحـدة الأميركية في الجمعية العامـة للأمم المُتحدة لإدانة حركة حماس والفصائل الفلسـطينية وتشويه صورة النضال الفلسطيني، حيث لم يحصـل القـرار على ثلثي عدد الأصوات بتصويت 87 دولة لصالح القرار ومُعارضة 57 دولـة وامتناع 33 عن التصويـت، بينما نجحت الجمعية العامة في تبنّي مشروع قرار آخر مـوازٍ قدّمته إيرلندا بشـأن المُطالبة بتحقيق السـلام العادل والدائم والشـامل في الشرق الأوسـط دون تأخير وفق قرارات الأمم المُتحدة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ودعم حل

الدولتين على خطوط الرابع من حزيران يونيو/ حزيران عام 1967، والذي حصل على 156 صوتاً لصالح القرار مُقابل 6 ضد وامتناع 12 دولة عن التصويت.

– تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 7/ 12/ 2018 بأغلبية ساحقة مجموعة من القرارات لصالح فلسطين، والقرارات تتعلّق بـ»الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وإدانة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية والجولان العربي السوري المحتل، وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلّقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرّخة في 12 أغسطس/ آب 1949، على الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، وأعمال اللجنة الخاصة المعنيّة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة».

3 - الانضمام لـ22 اتفاقية ومنظمة دولية:

بتاريخ 18/ 12/ 2017 وقّع فخامة الرئيس عباس، على الانضمام لـــ22 اتفاقية ومنظمة دولية، لتعزز من الشخصية الاعتبارية لدولة فلسطين على المستوى العالمي، ولتجعل دولة فلسطين شريكاً رئيسيّاً في مناقشة ومعالجة القضايا الأساسية التي تواجه العالم أجمع، وشملت:

1. الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (13 نيسان/ أبريل 2005).
2. اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (26 تشرين أول / أكتوبر 1979).
3. تعديلات اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.
4. اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.
5. اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة.
6. اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط.
7. اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأي أغراض عدائية أخرى.

8. البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 2002.

9. بروتوكول جنيف لعام 1925 لحظر «استخدام» الأسلحة الخانقة والسامة.

10. اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية 1972.

11. اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد 1997.

12. بروتوكول الأسلحة التقليدية الخامس الخاص ببقايا الحرب المتفجرة.

13. معاهدة تجارة الأسلحة.

14. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.

15. الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972.

16. اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.

17. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

18. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

19. الاتفاقية الدولية لنقل البضائع على الطرق تحت مظلة بطاقة الـ TIR.

20. البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

21. البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال.

22. تعديل المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

4 - اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية:

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية إحدى أهم الآليات التي صاغتها الإرادة الدولية لقمع انتهاكات أحكام القانون الإنساني، ومن أجل تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، قررت القيادة الفلسطينية فتح معركة قانونية ضد إسرائيل وملاحقتها لمحاسبتها على الجرائم

المرتكبة في حق شعبها، سواء تعلق الأمر بملف الأسرى أو الاستيطان وغيرها من الجرائم التي تختص فيها المحكمة.

ففي تاريخ 30/ 12/ 2017، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتشكيل فريق عمل الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لإعداد الملفات التي يمكن إحالتها على المحكمة، تشكل من:

1 – النيابة العامة رئيساً للفريق.

2 – وزارة الخارجية مُقرراً للفريق.

3 – الطب العدلي.

4 – دائرة شؤون المفاوضات.

5 – مجلس القضاء الأعلى.

6 – وزارة الصحة.

7 – وزارة التربية والتعليم.

8 – هيئة شؤون الأسرى والمحررين.

9 – هيئة الجدار والاستيطان.

10 – سلطة الأراضي.

11 – الشرطة.

12 – الارتباط العسكري.

13 – المنظمات غير الحكومية المختصة بمراقبة وتوثيق الانتهاكات.

14 – الهلال الأحمر الفلسطيني.

وقد قامت وزارة الخارجية الفلسطينية بتقديم بلاغ حول اعتقال الأطفال (ملف عهد التميمي) والشهيد المقعد إبراهيم أبو ثريا إلى المحكمة الجنائية الدولية يوم 15/ 1/ 2018، كما سلّمت السلطة الفلسطينية، في شهر مايو/ أيار طلب الإحالة الرسمي لملف الاستيطان الإسرائيلي إلى المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى تقديمها بتاريخ 11/ 9/ 2018 شكوى

إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل على جرائم الحرب التي ترتكبها بحق أبناء الشعب الفلسطيني وخاصةً فيما يتعلق بالاستيطان والتهجير، وتُطالب دولة فلسطين في شكواها تسريع الإجراءات، إجراءات المحكمة القضائية والتحقيق في الجرائم الإسرائيلية.

5 - تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية:

تعتبر محكمة العدل الدولية، الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتؤدي المحكمة دوراً ثنائياً، فهي بموجب القانون الدولي تقوم بحسم الخلافات القانونية المقدمة من الدول الأعضاء، وبتاريخ 29/ 9/ 2018 قدّمت دولة فلسطين شكوى إلى محكمة العدل الدولية ضد قرار الولايات المُتحدة الأميركية بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها، وتُطالب في الشكوى بإلغاء هذا القرار باعتباره انتهاكاً سافراً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، خاصةً قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حيث استندت الدبلوماسية الفلسطينية في قضيتها إلى عضوية دولة فلسطين في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية للعام 1961، وقبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية لتسوية النزاعات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالاتفاقية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى انسحابها من نص يُقرّ بأهلية محكمة العدل الدولية للنظر في شكوى تقدمت بها السلطة الفلسطينية أمام المحكمة المذكورة احتجاجاً على نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس.

6 - رئاسة مجموعة 77 + الصين

نجحت دولة فلسطين في ترؤس مجموعة الـ77 للدول النامية والصين، خلال عام 2019، بعد اختيارها لذلك خلال الاجتماع الثاني والأربعين لوزراء خارجية المجموعة الذي عقد بنيويورك بتاريخ 27/ 9/ 2018، وقد كانت الجمعية العامة للأمم المُتحدة قد أصدرت بتاريخ 16/ 10/ 2018 قراراً بمنح دولة فلسطين صلاحيات إضافية لتتمكن من تحقيق رئاسة ناجحة للمجموعة. كما تسلّمت رئاستها رسميّاً بتاريخ 15/ 1/ 2019 بحضور فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين.

ويعد هذا التتويج إنجازاً دبلوماسيّاً نوعيّاً جديداً، يعبر ليس فقط عن دعم وإسناد المجتمع الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في استقلال دولته وتفعيل مشاركتها وحضورها في المحافل الدولية، وإنما أيضاً احترام هذا المجتمع لنضال الشعب الفلسطيني

وتقديره لقدراته وكفاءاته وحرصه على ممارسة حقه في الاستقلال والسيادة لدولته، كما يمثل هذا الإنجاز انتصاراً دوليّاً، يعكس ثقة هذه المجموعة بدولة فلسطين وأهليتها بقيادة المجموعة التي تشكل واحدة من أكبر القوى التفاوضية في الأمم المتحدة بحكمة، واقتدار، ومسؤولية، ويؤكد أن دولة فلسطين قادرة على أن تقدم وتعزز الأجندة الأممية بالخبرات والقدرات الوطنية المتنوعة في القضايا البيئية والتنموية والاقتصادية.

7 - على مستوى مجلس حقوق الإنسان:

نقلت الدبلوماسية الفلسطينية معركتها كذلك إلى مجلس حقوق الإنسان لمحاولة إدانة الاستيطان، وقد توجت بتاريخ 31/ 1/ 2018، بإعلان الأمم المتحدة أن 206 شركات دولية تعمل في المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية، وتقوم الشركات بدور رئيس في دعم إنشاء وصيانة وتوسعة المستوطنات الإسرائيلية، كما تساهم بذلك في مصادرة إسرائيل الأراضي وتسهيل نقل سكانها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وتشارك في استغلال الموارد الطبيعية لفلسطين ولكنها امتنعت عن تسمية هذه الشركات نتيجة للضغوط الأميركية، وقد تعالت دعوات فلسطينية بينها، مطالبة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات بالكشف عن اللائحة السوداء التي تتضمن أسماء الشركات الضالعة في دعم الاستيطان.

خاتمة

يتمسك الجانب الفلسطيني بموقفه الرافض لصفقة القرن ولأي صفقة لا تتماشى وتحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وفقاً لما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية، كما رفض الدور الحصري للولايات المتحدة الأميركية في عملية السلام، إلا في حالة تراجعها عن قرار إعلان القدس عاصمة إسرائيل، هذا الموقف الصلب وشموليته بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس دولة فلسطين ساهم دون أدنى شك، ومن خلال حشد دعم كل الدول العربية والصديقة في العالم إلى إفشال المشروع الأميركي – الإسرائيلي وتعطيل مشروع الصفقة، ولعل التأجيل المتكرر لطرحها سببه فشل الإدارة الأميركية في الضغط على الفلسطينيين بالتماشي معها، خاصة أن الجانب الأميركي والإسرائيلي لا يمكن أن ينفذ استراتيجيته ورؤيته بالمنطقة دون موافقة الفلسطينيين، بل توجت هذه المعركة بانتصارات دبلوماسية غير مسبوقة، حيث تم الانتقال من مرحلة ترسيخ الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى التحول إلى حقيقة سياسية باستلام دولة فلسطين رئاسة المجموعة +77 الصين، وذلك

رغم ضعف الإمكانيات الفلسطينية وصعوبة الوضع الدولي والإقليمي الراهن وتعقيداته.

إن هذه التجربة تمثل بارقة أمل للشعب الفلسطيني وتؤكد على عدالة قضيته، وإنها ليست قضية تحررية وتصفية استعمار فحسب، بل إنها هي أيضاً مسألة مبدأ ثابت لا يتزعزع، حتى ولو أنكره أو حاد عنه البعض، فإنه سيجد دائماً من يؤمن به ويناضل لأجله، وما على القيادة الفلسطينية إلا الثبات على موقفها وتكثيف دبلوماسيتها لإسماع صداها للعالم أجمع دون استثناء وعدم استسلامها وركونها للأمر الواقع، الأمر الذي سيؤتي ثماره لا محالة وينتصر للقضية الفلسطينية وإن طال الأمد.